



المصدر: الجمهورية

التاريخ: ١٩٧١/٦/٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات



تجمع العائلة الواحدة يقودنا إلى النصر وسلامة التطبيع الاشتراكي

اجمع رجال الدين المسيحي على ضرورة إبراز التاهية
الخلقية في الدستور الجديد .. قالوا : نريد ان يهتم دستورنا
الجديد برعاية التربية الدينية .. اتنا في هذه الظروف التي
تحتاجها بلادنا نشر بمسيحي الحاجة الى التقوى والاخلاق ..
قالوا ان تجمع العائلة الواحدة والطمأنينة التي حققها الرئيس
السادات .. ذلك كله يجب ان يكون والمعا في الدستور ...
فهذا التجمع هو الذي يقودنا الى النصر والى سلامة التطبيع
الاشتراكي .. ويقول رجال الدين المسيحي
ان الاشتراكية كانت الطابع الاول المميز للحياة المسيحية منذ
القرون الاول .. وان العلم الصحيح هو الذي يصل بالانسان
والما الى الايمان



رأى قائم مقام الطريق :

● قال الإنيا انطونيوس قائم مقام البطريرك ومقران

سوهاج :

- لقد طرح الرئيس انور السادات في خطابه امام مجلس الشعب بعض تصوره لما يجب ان يحسنه الدستور
ولقد كان بين هذا التصور ، ان يكون هناك « باب للاختلاجات » وهذا الباب هام جدا للدستور الجديد ، لان اساس نجاح أى دولة ومصدر ، قدم اى شعب هو اخلاقيات ، ويسدون المبادئ الاساسية للاخلاق لاستطيع ان نحقق شيئا
ولتشكيل اللجنة التمهيدية ، وتكليف مجلس الشعب بهذه المسئولية - في حد ذاته - انتصار لتقوى الشعب العاملة ، لان الحرية الحقيقية للمواطن ، هي الضمان لاستمرار الثورة وتجددها ..
والاستمرار هنا يعنى المحافظة على كل مبادئ ثورة ٢٢ يوليو ، وعلى المكاسب التى حققتها للشعب ، ولتدبث لها عدم مراضى الحرية والاشتراكية
بل العكس تماما لان الحرية والاشتراكية هما جناحا الثورة ..
ان جميع العائلة الواحدة ، والطائفة التى حققها الرئيس السادات ، ذلك كله يجب ان يكونوا لها في الدستور ، لان الدستور وريقة نضال الشعب . وامل الجماهير وان نجعل العائلة الواحدة هو الذى يتودنا الى النصر ، والى سلامة التطبيق الاشتراكي
ان الرئيس انور السادات ، يؤكدمسيرتنا على طريق الرعييم الخالد جمال عبد الناصر

رأى الإنبا شنودة :

● وقال الإنبا شنودة اسقف المعاهد الدينية والتربية

الكثبية :

الدستور هو القواعد الاساسية ، التى يبنى عليها نظام الدولة ..
ونحن لانكش في ان دستورنا المقبل ، سيتضمن اسس المبادئ التى تشمل الحق والعدل والمساواة والحرية والاشتراكية ، ونثق كل الثقة في اخلاص وكفاءة الهيئة التى ستضع الدستور والتى تقرر على ان يعبر هذا الدستور عن امال الامة ورفاهيتها
على اننا نود ان نشير الى نقطة هامة وهى وجوب وضوح بنود هذا الدستور ، بحيث لا يشمل عبارات يختلف الناس او فقهاء القانون في تفسيرها وتأويلها .
والذكر كمنال بسيط : اننى عندما كنت احضر جلسات الاستماع للجنة للدستور المؤقت ، منذ سنوات ، ان حدث نقاش واسع حول كلمة « الفلاحين » مثلا والتى وردت في القوى العاملة
وهل الفلاح هو صاحب اليد الكادحة التى تمسك الفأس ام هو صاحب الارض الذى يملك في حيد ووحشة المدة ام هو اى مالك للارض يصل . في ارضه مهما اتسع نطاق اراضيه .. ام هو المهندس الرومى



مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الذي يعمل في ارضه .. وكل هؤلاء يقولون انهم للاحون ..
وما يجري في هذا المثال يسكن ان ينطق على بنود كثيرة في الدستور
اكثر خطورة ..

على ان الامر الذي ينبغي ان نراه ، ليس هو لقط وشسع
الدستور ، وانما بالاكثر فهمه والايام به وتطبيقه .
● لا تريد ان يكون الدستور مجرد كتاب نفيس نتفكظ به في مجلس
الشعب انما نريده كائنا حيا يمتشي في جميع مصالحنا الحكومية وفي جميع
مراقبتنا ..

● نريده يدخل حياتنا العامة ويحري في دعائنا ونحرص على سلامته
ونراه مطبقا حليا في جميع القوانين
واللوائح لتنضم دستورتها وحيدا لوجدت لجان تراجع جميع القوانين
واللوائح لتنضم دستورتها .. وحيدا لقررت لتفريس الدستور على طلاب
المدارس حتى يتشبعوا بروحه ويتشبعوا على طاعته واحترامه
● جميل بالدستور ان يضع حياتنا الاشتراكية في اخر ما وصلنا اليه من
خيرات في التطبيق وما استوتبه ضمينا من فهم وواع للاشترائية وما يمكن
ان يستوتبه من اعمالها وتطبيقها النافع .

ويسرني ان اشير الى ان الاشتراكية كانت الطابع الاول المميز للحضارة
المسيحية منذ القرن الاول حيث كانت الاشتراكية تتبع من قلب كل مؤمن على
اساس من المحبة الكاملة لكل وعلى اساس واضح من انكار الذات في سبيل
سعادة الاخرين

● اود ان يهتم دستورنا اهتماما ملها برعاية التربية الدينية للمواطنين
.. فالانسان المتدين اكثر طاعة للقوانين واكثر احترامها لها من غير
المتدين الذي قد يجد الف مخرج يتخلص به من سلطان القانون وربما
يطرق عليها مسحة شرعية .. كما ان الدين اوسع نطاقا من القانسون الا
يحكم على شعور الانسان ونياته ورفيقاته وافكاره مما لا يصل اليه
اطلاقا نطاق القانون

● في هذه الظروف المعسبة التي اجتازها بلادنا نضر بمسبس الحاجب
الى التقوى والاخلاق اكثر من حاجتنا الى القانون .. فالاخلاق الكريمة
لا تحتاج الى قانون باسمها ويراقيها ويضبطها وبماقيها لانها يكامل اختيلها
تعمل الضير وتقمه على مستوى اعلى مما يطلبه القانون
- اخيرا نطلب لبلادنا المسوية كل دفعة في الداخل والخارج وفق الله

قادتنا في كل جهودهم المخلصة من اجل الوطن .

رأى القمص ارسانيوس :

● وقال القمص ارسانيوس ذكر داعي كنيسة مصر
بشيرا ..

لقد اوضح الرئيس انور السادات ملامح الدستور الجديد ، وحسده
معاه وخطوطه الرقيقة ، معلنين المركزين الاساسيين اللذين يرتكز
عليهما وهما العلم والايان

والعلم المسيح لا يمكن ان يتعارض مع الايمان ، بل على التقيض لان العلم
الصحيح ، هو الذي يصل بالانسان دائما الى الايمان .. فالعلم والايان
مصدقهما واحد ، فقد اولى الانسان المعرفة بالمقل الذي وجه له الله وعلمه
مالم يعلم ..



والواقع أن الرئيس انور السادات - وهو يتحدث من مصوره للدستور - لم يترك فسحة لاجتهاد .. لقد اوسى نواهد حياتنا الجديدة حينما طلب ان يكون في الدستور ما يؤكد مروية مصر .. ومن اشتراكينا وهي الهلى لمرات لو تنا لانها رفعت الظلم من الملايين

● وتحدث في الديمقراطية : وطلب ان تكون الانتخابات حرة فيجب ان يشير الدستور على ان قانونا جسديا للانتخابات يجب ان يصدر ويمسأب المزيف ويعاقب من يشتري الاصوات

● ومن الضروري ان يشير الدستور الى كفالة حرية الدين وحرية الكلمة وحرية الاجتماع .. لان هذه الحريات تشمل الحياة الكريمة لكل شعب بغيرها تنفشي النفرقة وينشر الفساد ويشتري الظلم

● ولعلنا بعد ان يتحقق لنا امل للدستور نتجه الى القوانين القائمة لكي تنسق بينها ..

لقد كانت الاعوام الماضية اعوام تغيير جلدى فى حياتنا وكان من الضرورة ان تنفیر القوانين لتواجه حياتنا الجديدة

● أن الذين اعطوا القانون اجازة هم الان بين يد القانون بقول فيهم رايه ..

حقوق الله املنا وامل المسروبة بزمينا ورئيسنا الرئيس انور السادات

إعداد: ميشيل جرجين